

**”الطاعة المدنية والعصيان المدني..  
قراءة في المفارقة بين وليام بيلي وديفيد ثورو”**

**د. حمدي السيد السيد مهران**

دكتوراه في فلسفة السياسة

كلية الآداب

جامعة الإسكندرية



## تمهيد:

في علاقة الفرد بالدولة مناطق واضحة جلية، وأخرى غامضة ملتبسة. ولعل مسألة الطاعة المدنية وحدودها، والعصيان المدني ومبرراته تمثل إحدى تلك المناطق الغامضة؛ فقد وقع خلاف كبير بين الفلاسفة حول هذه المسألة، وتفاوتت إجاباتهم حول التساؤل المشروع عن حدود تلك الطاعة، ومبررات ذلك العصيان. فطبيعة الإنسان تهفو نحو الحرية، ولا تستسيغ الخضوع لأي سلطة خارجية إلا لأسباب ضرورية، وبشروط واضحة، ولفترة زمنية محددة. فالخضوع المطلق والطاعة العمياء تُورِّق نفس الإنسان وتجعله يشعر بأنه قد أصبح أسيراً مُستعبداً.

ستركز هذه الورقة البحثية على إبراز المفارقة بين موقفي الفيلسوف الإنجليزي ويليام بيلي<sup>(\*)</sup> والفيلسوف الأمريكي هنري ديفيد ثورو<sup>(\*\*)</sup> حول مسألة الطاعة والعصيان المدنيين، حيث يجعل الأول من الطاعة واجباً ملزماً للمواطنين، بينما يرى الآخر أنّ العصيان المدني هو الواجب عليهم لا الطاعة! الأمر الذي يضعنا في حيرة وتساؤل حول أيهما - الطاعة أم العصيان - يمثل أساس العلاقة بين الفرد والدولة؟

### ● الطاعة المدنية: نشأتها ومبرراتها لدى ويليام بيلي:

يعد كتاب ويليام بيلي "مبادئ الفلسفة الأخلاقية والسياسية" (١٧٨٥م) أحد أهم مؤلفاته على الإطلاق، فقد عرض فيه أفكاره السياسية من منظوره اللاهوتي الذي كان مهيمناً على مجمل فلسفته. وقد كان لهذا الكتاب تأثيراً قوياً في كثير من القراء حتى إنه كان أكثر الكتب التي تتناول الفلسفة الأخلاقية والسياسية استخداماً في إنجلترا منذ عام ١٧٨٥ وحتى منتصف

---

(\*) ويليام بيلي William Paley (١٧٤٣-١٨٠٥م) فيلسوف ورجل دين مسيحي إنجليزي، اشتهر بفكرته عن "اللاهوت الطبيعي" ودفاعه عن العقيدة المسيحية، كما أنه كان من أتباع مذهب النفعية في القرن الثامن عشر، وقد كان معاصراً لكل من ديفيد هيوم، وجيريمي بنتام، وجيمس مل وإن كان أقل شهرة منهم. اشتهر بالتدريس في جامعة كامبريدج، وقدم تصوره الخاص عن "السعادة" في مذهب النفعية مما جعل المقارنة بين أفكاره وأفكار بنتام شائعة. وقد كان ينظر له من ناحية فكره السياسي كمصلح معتدل، فقد رفض محاولات التغيير الراديكالية ورأى أنها في كثير من الأحيان لا تأتي بخير؛ إلا أنّ ذلك لم يمنعه من التعبير عن آراء جريئة مثل رفضه لنظام العبودية، ورفضه لتعويض تجار العبيد عن خسارتهم في حال إلغاء هذا النظام. للمزيد انظر:

The Bloomsbury Encyclopedia of Utilitarianism, art: Paley, edit. by: James E. Crimmins, Bloomsbury Publishing, London, 2017. pp.388-93

(\*\*) هنري ديفيد ثورو Henry David Thoreau (١٨١٧-١٨٦٢م): شاعر وفيلسوف أمريكي، اشتهر ثورو في مجال الفكر السياسي بابتكاره لمفهوم "العصيان المدني"، حيث كان معارضاً لسياسات الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً برفضه المشاركة في الحرب الأمريكية المكسيكية (١٨٤٦-١٨٤٨م)، ورفضه لنظام العبودية. كما أنه كان ناقداً للمسيحية، والديمقراطية، والأمريكية، والرأسمالية، والمادية، ومدافعاً عن الفردية، والنزعة الرومانسية وحب الطبيعة. وقد تعرض للسجن بسبب تطبيقه لمبادئه عملياً، ورفضه دفع الضرائب. للمزيد انظر:

Encyclopedia of Political Thought, art: Thoreau, edit. by: Garrett Ward Sheldon, Facts On File, Inc., New York, 2001. p.294

القرن التاسع عشر تقريباً.<sup>(١)</sup>

تناول بيلى موضوع الطاعة المدنية *civil obedience* وتساءل عن نشأتها، وأسبابها، ولماذا نرى أحيانا الأقوى يطيع الأضعف، والأكثرية تخضع للأقلية، والأصحاء يتبعون المفلولين! وقد خلص بيلى إلى أنه هناك ثلاث فئات رئيسة من الناس تطيع الحكام لأسباب ثلاثة مختلفة<sup>(٢)</sup>:

- الفئة الأولى: الذين يطيعون من باب الانحياز إيماناً بأن حكومتهم صاحبة حق؛ وهو الرأي الذي يقوم على الأقدمية... فمن استتب له الحكم، وورثه أبا عن جد، أصبح هو صاحب الحق والشرعية، وكل من يخرج عليه ويريد التغيير هو المغتصب. فالحكم القديم في نظر هؤلاء هو الشرعي، والحكم الجديد هو غير الشرعي.
- الفئة الثانية: هم الذين يطيعون من باب العقل، أي من وحي ضمائرهم، وما تمليه عليهم أفكارهم، وما توصلت إليه عقولهم، فيتخذون قرارهم انطلاقاً من فناعاتهم بضرورة وجود الحكومات.. وهو الوجود الذي لن يدوم إلا بالطاعة.
- الفئة الثالثة: هم الذين يطيعون من باب المصلحة الشخصية، فيفعلون ذلك بما يوافق رغبتهم في التمتع؛ والحصول بشكل شخصي على الرعاية والملذات والدعم المالي، أو بسبب الخوف، حيث يتوقعون أن المقاومة سوف تجعلهم في وضع أسوأ مما هم فيه الآن، طالما أن قوة الحكومة، كما يراها كل فرد مُستاء من الرعية، أكبر من قوته منفرداً، وهو لا يضمن أن الآخرين سوف ينضمون إليه.

لكنَّ المثير للإنتباه أن بيلى كان يعتقد: "أن الدوافع التي تولد الطاعة المدنية فعلياً، قد تكون، وغالباً ما تكون، مختلفة تماماً عن الأسباب التي تجعل تلك الطاعة واجبة."<sup>(٣)</sup> إذن فوجوب الطاعة لدى بيلى لا بد أن يكون له أسباب أخرى. والحقيقة أن فلاسفة العقد الاجتماعي ومن هذا حذوهم، قد ردوا هذه المسألة إلى العقد الاجتماعي الذي نظّم مسألة الحقوق والواجبات، فأوجب على الداخلين فيه الطاعة للحاكم ما بقي ملتزماً بواجباته هو الآخر. لكن المشكلة الكبيرة أن بيلى رفض بشكل قاطع فكرة العقد الاجتماعي من أساسها، الأمر الذي "أدى إلى مشاكل مفاجئة في نظرية بيلى. تلك المشاكل التي لم تنشأ في اللغة

(1) Mark Francis, Naturalism and William Paley, in: History of European Ideas, Vol. 10, No. 2, London, 1989, p.203

(2) William Paley, The Principles of Moral and Political Philosophy, 8<sup>th</sup> American edition, West and Richardson, Boston, 1815, p.302ff

(3) Ibid., p. 306

التقليدية للحقوق التي رفضها هو. فقد كان هدفه أن يوضح للناس واجباتهم، لكن من الصعب شرح الواجبات دون ذكر فكرة الحقوق".<sup>(1)</sup>

يعود سبب رفض بيلي لفكرة العقد الاجتماعي إلى أنها في نظره فكرة ضعيفة تقوم على أوهام لا أساس لها، فذلك العقد المزعوم لم يحدث مطلقاً طوال التاريخ المعروف، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في تبرير وجوب الطاعة، يقول بيلي موضحاً موقفه من العقد:

"لم يحدث في الواقع أن تم عقد أي ميثاق اجتماعي على غرار ما هو موصوف هنا: حيث لم يكن هناك بالفعل عقد أصلي من هذا القبيل بين الناس، أو في أي بلد، في وقت سابق لوجود الحكومة المدنية في ذلك البلد. إنه يمثل افتراضاً بأنه من الممكن استدعاء المتوحشين من الكهوف والصحارى للتداول، والتصويت، والدراسة، والتنقيح لموضوعات لا تكون إلا من وحي تجربة الحياة المدنية. لذلك لم تبدأ أي حكومة في الكون بهذه الطريقة".<sup>(2)</sup>

لم يكتفِ بيلي بتوضيح موقفه من فكرة العقد الاجتماعي، وعدم جدوى استخدامها لتبرير وجوب الطاعة للحاكم، بل قام أيضاً بالرد على من حاولوا الدفاع عن تلك الفكرة، فقد اتفق هؤلاء مع بيلي بخصوص مسألة عدم تطبيق العقد الاجتماعي في الواقع، لكنهم أكدوا على أهميته باعتباره دليلاً نظرياً لعملية تنظيم المجتمع المدني، وحماية حقوق من يعيشون فيه. لكن بيلي رفض هذا الدفاع مؤكداً أن حقيقة عدم تطبيق العقد مطلقاً تكفي لاعتباره حبراً على ورق، وأنه غير قادر على منح أي شرعية لأي تصرف سياسي، أو أي تبرير لأي إجراء اجتماعي. يقول بيلي:

"يقال لنا إن الميثاق الأصلي لا يُذكر كحقيقة، بل كخيالٍ يُقدم شرحاً ثميناً للحقوق والواجبات المتبادلة بين الحكام والراعياء. في سياق الرد على هذا الموضوع، نلاحظ أن الميثاق الأصلي، إن لم يكن حقيقة، فهو لا يمثل شيئاً على الإطلاق؛ حيث لا يمنح أي سلطة فعلية للقوانين أو الحكام؛ ولا يوفر أي أساساً للحقوق التي من المفترض أن تكون حقيقية وقائمة".<sup>(3)</sup>

إذن، بعد أن رفض بيلي فكرة التعاقد أصبح لزاماً عليه أن يجد بديلاً يستخدمه كمبرر لوجوب الطاعة المدنية، ولم يبق لديه إلا الطبيعة أو الدين، وقد استخدم كليهما في مزيج

(1) Mark Francis, Naturalism and William Paley, p.206

(2) William Paley, The Principles of Moral and Political Philosophy, p. 307

(3) Ibid., p. 308

خاص حاول أن يجعل قوامه متناسقا ومتناغما. فقال بأن "السبب الوحيد لإلتزام المواطن هو مشيئة الله بحسب ما نستقيها من الأمور التي تحقق المنافع."<sup>(1)</sup> وقد صاغ حجته تلك في ثلاث أفكار متتالية، كل واحدة منها تأخذنا لما بعدها حتى نصل للنتيجة المطلوبة. يبدأ ببلي حجته بالفكرة القائلة: "إن مشيئة الله تكمن في زيادة السعادة في الحياة البشرية" - هذه هي الخطوة الأولى، وهي تمثل الأساس، ليس فقط لهذا الأمر، ولكن لكل نتيجة أخلاقية. "وإن المجتمع المدني هو الذي يحقق هذه الغاية" - وتلك هي الخطوة الثانية. "لا يمكن تأييد قيام المجتمعات المدنية، ما لم تكن مصلحة المجتمع بأسره تمثل التزاما على كل جزء منه، وعلى كل عضو من أعضائه" - وهذه هي الخطوة الثالثة، وهي توصلنا إلى النتيجة التالية: "بما أن مصلحة المجتمع بأسره تتطلب حكومة، وطالما أن الحكومة القائمة لا يمكن مقاومتها أو تغييرها دون التسبب في حدوث اضطرابات عامة، فإن مشيئة الله (التي ستحدد واجبنا بشكل عام) هي أن نطيع الحكومة القائمة" - ولا شيء غير ذلك."<sup>(2)</sup>

وأكد أننا لا بد أن نستكشف القواعد التي تحكم الواجب والالتزام، وذلك من خلال النظر إلى الإرادة الإلهية كما تظهر في الطبيعة.<sup>(3)</sup> فالطبيعة بقواعدها ترتبط بالإرادة الإلهية وتعبّر عنها، واتباع تلك القواعد يعني في الوقت نفسه اتباع إرادة الله ومشيئته، وفي إرادة الله التبرير الكافي لوجوب الطاعة.

وقد اختار ببلي مذهب المنفعة ليكون الممثل لقوانين الطبيعة، فالإنسان بطبيعته يسعى لما يحقق له السعادة، وتتخلص جميع اختياراته في هذا الاتجاه. لكن ببلي أراد أن يربط تلك الفكرة بالعقيدة المسيحية، لكنه لم يجد في الكتاب المقدس ما يعينه على هذه المهمة، فقام بالربط بينهما من خلال اعتبار قوانين الطبيعة تعبيراً عن الإرادة الإلهية، وبالتالي فسعى الإنسان لتحقيق منفعته يعني أنه يتبع المشيئة الإلهية أيضاً. لهذا حاول ببلي أن يجيب عن سؤالين مهمين، الأول: هل طاعة الحكومة تعد واجبا أخلاقيا والتزاما على الضمير؟ والثاني: إلى أي مدى، وفي أي الحالات، تكون هذه الطاعة واجبة؟<sup>(4)</sup> وقد كانت إجابته عن السؤال الأول بالإيجاب المشدد المدعوم بالترهيب الديني من المخالفة أو النقص؟ إذ يقول:

"لا بد لطاعة الدولة أن تأتي ضمن الواجبات المتعلقة بالحياة الإنسانية، لأننا إن خالفناها، سنحاسب على ذلك في محكمة العدل الإلهية، سواء استطاع الحاكم أن يعاقبنا

(1) Ibid., p. 313.

(2) Ibid.

(3) Mark Francis, Naturalism and William Paley, p.207

(4) William Paley, The Principles of Moral and Political Philosophy, p. 319

على ذلك أم لا" (١)

لكن ببلي في سياق إجابته عن السؤال الثاني اعترف بأن المسيحية لم تتكلم عن حدود الطاعة، وقال بأننا لا بد أن نستنتج تلك الحدود بأنفسنا من خلال تطبيق قوانين الطبيعة، والتي تتمثل في نظره في قوانين النفعية، ومتى فعلنا ذلك نكون قد اتبعنا المشيئة الإلهية. لكن خطورة هذا الكلام تكمن في أنه يعني من ناحية أخرى أن ما كان متبعاً من استخدام النصوص المقدسة لدعم سلطة الملوك واعتبارها مطلقة؛ كان أمراً خاطئاً، فحق الملوك الإلهي في الحكم مثله مثل حق أي موظف ذي سلطات، أو كالحق المتضمن في قانون الأرض، أو حتى الحق في الحياة الفعلية والسلمية لتلك المناصب، وهو حق تأتي مصداقيته من المشيئة الإلهية طالما أن طاعة السلطة تبدو ضرورية أو ملائمة لتحقيق رفاهية الجميع. (٢)

لكن الطرح الذي يقدمه ببلي، المتعلق بربط وجوب الطاعة بالمنفعة، يعني ضمناً العصيان أيضاً يرتبط بالمنفعة. إنها إذن عملية تقييم وموازنة يقوم بها المواطن، وليست مسألة مبدأ يتسم بالإطلاق والثبات في كل الأحوال والظروف. "لذلك فإن الأفضلية الأخلاقية لأي محاولة لمقاومة السيادة تقوم على عملية تقييم وحساب لمدى ثقل المظالم التي يعاني منها الناس في مقابل إمكانية القضاء عليها من خلال العصيان، والثمن الذي سيتكبدونه من ورائه، وأن الأمر متروك لكل إنسان كي يصدر مثل هذا الحكم بنفسه." (٣) لهذا نجد ببلي يكرر في أكثر من موضع أن مسألة العصيان أو الخروج عن الطاعة المدنية لا تتوقف فقط على مقدار الظلم والفساد الذي يعاني منه الناس، بل وعلى العواقب المحتملة لعملية العصيان تلك، وعلى كل مواطن أن يقرر - وفقاً لقانون المنفعة - إذا ما كان عصيانه سيمثل تصرفاً أخلاقياً مقبولاً أم لا، وبالتالي فمدى أخلاقية هذا التصرف (العصيان) تتوقف على مدى نجاحه! أي أن نسبة النجاح تعد اعتباراً حيويًا. (٤)

من هنا يؤكد ببلي أن كل مواطن يفكر في العصيان أو الخروج عن التزام الطاعة المدنية عليه أن يقوم بتقييم الموقف من حيث المكاسب والخسائر، وأن يقرر بحسب ما تشير إليه قواعد المنفعة، "فشرعية المقاومة، أو شرعية الثورة، لا تعتمد على استمرار وقوع الظلم،

(1) Ibid., p. 320

(2) Niall O'flaherty, *Utilitarianism in the Age of Enlightenment: The Moral and Political Thought of William Paley*, Cambridge University Press, London & New York, 2019, p. 185

(3) Ibid., p. 187

(4) Ibid., p. 188

أو مدى فضاوته فقط، بل تعتمد أيضاً على التكلفة المحتملة للنزاع، والنتائج المترتبة عليه.<sup>(1)</sup>

ويبقى السؤال الأهم، إذا كان العصيان أو الثورة عملاً جماعياً، فمن لديه السلطة ليقرر ما إذا كان القيام به في وقت معين أو ظروف بعينها أمراً أخلاقياً أم لا؟ والحقيقة أن بيلي لم يترك هذا السؤال دون إجابة، بل قرر أن مثل تلك السلطة تقع دوماً في يد كل مواطن على حدة، إذ يقول:

"عند التسليم بهذا المبدأ، تتحقق العدالة في كل حالة مقاومة من خلال تحديد مقدار الخطر والمظالم الواقعة من جانب، وإمكانية إصلاح ذلك وتكلفته من جانب آخر. لكن من يقرر هذا؟ نجيب: "كل شخص يقرر بنفسه".<sup>(2)</sup>

أي أن بيلي بهذا الشكل حوّل مسألة أخلاقية، لا بد لها من مبدأ عام حاكم وملزم للجميع، إلى مسألة شخصية فردية يحدد كل إنسان فيها الصواب والخطأ كما يتراءى له. قد يعتقد البعض أن هذا هو الحال دوماً بسبب حرية الإرادة، لكن ذلك غير صحيح، وفيه خلط بين الحكم على الأفعال الفردية، وبين تسليم الناس بالمبادئ الأخلاقية. فالأفعال الفردية بعضها أخلاقي والبعض الآخر غير أخلاقي، أما المبادئ نفسها التي نحدد بها مدى أخلاقية أفعالنا من عدمها لا بد أن تكون عامة وملزمة للجميع، لكن بيلي يرى غير ذلك، إذ يجعل لكل إنسان سلطة تحديد "الأخلاقي" و"غير الأخلاقي"، فالشخص الذي سيقوم بالعصيان لن يقوم به وحده، بل في جماعة كبيرة من رفاقه المواطنين، وهو يرى بالتالي أن أفعالهم وليس فعله وحده - أخلاقية بالكامل. وبالتالي، فوفقاً لكلام بيلي لو رأى "س" من الناس أن مقدار الخسائر التي ستنتج عن العصيان مقبولة، إذن فإن فعله يعد أخلاقياً، وإن رأى كل من عداه عكس ذلك، فلن يُحوّل ذلك فعله إلى فعلٍ غير أخلاقي. وبهذه الصورة لا يمكن وصف أي تصرف في هذا الصدد بأنه غير أخلاقي طالما أن مرتكبه يرى أنه أخلاقي تماماً! والحقيقة أن تلك السقطة في فلسفة بيلي لم يكن منها بُد في ظل تطبيق مبدأ المنفعة، فهذا الأخير يتحمل وزرها بالكامل.

### ● العصيان المدني: معناه ومبرراته لدى هنري ديفيد ثورو.

يقدم هنري ديفيد ثورو تصوراً مخالفاً بالكلية لتصور بيلي، بل يدخل في مفارقة معه، فهو يرى أن العصيان المدني *Civil Disobedience* (لا الطاعة) هو الذي يمثل واجباً

(1) William Paley, The Principles of Moral and Political Philosophy, p. 314

(2) Ibid., p. 313



على المواطن. والحقيقة أنّ موقف ثورو جديد وغريب، ففكرة إلزام الناس بالعصيان لم يكن لها دور يُذكر في النظرية السياسية الليبرالية.<sup>(1)</sup> بل كان أقصى ما طالبت به تلك الأخيرة هو جعل العصيان والتمرد على الحكومة حقًا من حقوق المواطن عند مخالفة الحاكم لشروط العقد الاجتماعي. لهذا قد يكون موقف ثورو نتيجة لعاملين أساسيين: الأول: نزعتة الأناركية الواضحة-على الرغم من إنكاره أنه أناركي- والتي جعلته كارها للحكومة بشكل عام، إذ يقول موضحا تطلعاته تجاه شكل الحكومة الذي يُرضيه:

"إنني أتفق بشدة مع الشاعر القائل: "الحكومة الأفضل هي التي تحكم أقل"؛ وأود أن أراه قيد التنفيذ بشكل أسرع وأكثر منهجية. فتنفيذه- بحسب ما أعتقد- سيؤدي في نهاية المطاف إلى "أن الحكومة الأفضل هي التي لا تحكم على الإطلاق"؛ وعندما يكون الناس مستعدين لذلك، سيحصلون على هذا النوع من الحكومة."<sup>(2)</sup>

والثاني: موقفه الراض للمعارضة السلبية لسلوكيات الحكومة غير الأخلاقية، والتي كان يتبناها مجموعة من الأمريكيين في زمنه.<sup>(\*)</sup> حيث اعتبر ثورو أن واجب المواطن ليس فقط أن يؤمن بما هو صحيح، بل وأن يسعى لتطبيقه عمليا، وهو المبدأ الذي حاول أن يطبقه بنفسه أولا، وكان نتيجة ذلك أن تعرض للسجن بسبب امتناعه عن سداد الضرائب المستحقة عليه تعبيراً عن رفضه لنظام العبودية والحرب الأمريكية المكسيكية. والامتناع هنا يعتبره ثورو عملاً إيجابياً وليس سلبياً. فهو مقاومة للحكومة الفاسدة، ومطالبة بحكومة صالحة.

إلا أنّ جوهر الفكر السياسي لدى ثورو يدور حول ضرورة جعل السياسة أخلاقية، فهو لا يؤمن بنزع الاخلاق عن السياسة تحت أي مبرر. ولعل ذلك هو المحرك الرئيس لفكرته حول العصيان المدني، فالإنسان الذي تحركه القواعد الأخلاقية في حياته الخاصة لا يستطيع أن يتخلى عنها عند ممارستها للسياسة، ولا يستطيع أن يُريح ضميره بترك الأمر

(1) Michael Walzer, The Obligation to Disobey, Ethics, Vol. 77, No. 3 (Apr., 1967), p.163

(2) Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", in: Bob Pepperman Taylor, "The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience", Routledge, London & New York, 2015, p.189

(\*) كان العديد من المعارضين لنظام العبودية في تلك الفترة (ومن بينهم صديق ثورو، برونسون ألكوت Alcott) من أتباع النزعة السلمية الراضة لأي صورة من صور العنف، والمؤمنة بأن الإقناع والنصح هما السبيل لتغيير كل الأوضاع الاجتماعية والسياسية السيئة، ويسمى موقفهم هذا "عدم المقاومة" non-resistance، وقد حاول ثورو أن يثبت بكل الطرق أنه ضد هذا المبدأ، حتى إن العنوان الأصلي الذي اختاره ثورو بنفسه لمقالته الشهيرة "العصيان المدني"، كان "مقاومة الحكومة المدنية" Resistance to Civil Government. للمزيد انظر:

Bob Pepperman Taylor, "The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience", p.25

كله لأهل السياسة من المشرعين ورجال الحكومة. يقول ثورو:

"فهل يتحتم على المواطن أن يتخلى للحظة، أو بدرجة ما، عن ضميره ويترك المسألة كلها للمُشرع؟ فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن يمتلك كل إنسان منا ضميرًا؟ أعتقد أننا يجب أن نكون بشرًا أولاً، ثم مواطنين ثانياً. فمن المستهجن أن نحترم القانون أكثر مما نحترم الحق. إن الالتزام الوحيد الذي من حقي أن أخذه على عاتقي هو أن أفعل دومًا ما أراه صواباً."<sup>(١)</sup>

إن ثورو هنا يحاول أن يؤكد على المبدأ المشهور الذي سبق وقدمه كانط في كتابه "تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق"، فالفعل الأخلاقي الصائب لا ينتظر مبررًا من الخارج، بل يحمل مبرره بداخله؛ أو كما قالها كانط: "فالإرادة الخيرة لا تكون خيرة بما تُحدثه من أثرٍ وتُحرزه من نجاح.. بل إنها تكون كذلك عن طريق فعل الإرادة وحده؛ أعني أنها تكون خيرة في ذاتها"<sup>(٢)</sup> لكن "بينما يصف كانط ذلك بعبارات ميتافيزيقية في أطروحاته الأخلاقية، يعرضه ثورو بشكل درامي في مقالته "مقاومة الحكومة المدنية"، ويسخر من الدولة التي سجنته."<sup>(٣)</sup> فهو لا يكتب عن المسألة من باب التعبير عن الأفكار فقط، بل إنه يقدم خريطة فكرية مفصلة يصاحبها تطبيق عملي على أرض الواقع. ولعل المعلم الرئيس في هذه الخريطة الفكرية هو التأكيد على المسؤولية الفردية للمواطن، ودوره في مواجهة ظلم الدولة وتقويم تصرفاتها غير الأخلاقية عند الضرورة، إنها تقنية فعالة للعودة بالأخلاق إلى قلب السياسة، ووسيلة للمواطن الفرد الواعي لينصرف في مواجهة اللامبالاة المجتمعية أو الجمود السياسي، أي أن يتبع المبدأ ويكون على استعداد لتحمل المعاناة أو الظلم في سبيله، وبالتالي إجبار رجال الحكومة ورفاقه المواطنين على رؤية تواطؤهم على الظلم؛ وتذكيرهم جميعاً بأن الوضع الراهن غير مقبول من خلال رفضه له بشكل شخصي.<sup>(٤)</sup> وهو بالضبط ما فعله ثورو.

والحقيقة أن موقف ثورو هذا كان بشكل ما يمثل ردًا على موقف ويليام بيلي الذي جعل مسألة العصيان المدني مرهونة بعملية تقييم المنافع والأضرار التي ستترتب عليها. فثورو عندما كان طالباً بالجامعة قرأ بالطبع ما كتبه بيلي عن "واجب الخضوع للحكومة

(1) Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", p.191

(٢) إيمانويل كانط، "تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق"، ترجمة: عبد الغفار مكاي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص١٩٦٥

(3) Philip Cafaro, "Thoreau's Living Ethics: Walden and the Pursuit of Virtue", University of Georgia Press, Georgia, 2004, p.177

(4) Ibid., p.178

المدنية"، فجاء حديثه عن الفكر الذي قدمه بيلي ليُظهر أنه لم ينسَ ما قرأه.

يرفض ثورو بشكل واضح محاولة بيلي جعل المنفعة معياراً ومقياساً لسلوكنا السياسي، لأن المنفعة عنده لا تمثل جزءاً من الأخلاق، "فالمبدأ الأخلاقي بالنسبة لثورو هو ما نحتاجه لمعرفة المنفعة؛ لكن بالنسبة لبيلي المنفعة تعد مبدأ أخلاقياً في حد ذاتها."<sup>(1)</sup> وعلى الرغم من أن ثورو يعلم أن السياسة تحتاج في أوقات كثيرة إلى إجراء حسابات المكسب والخسارة، وأن التفكير النفعي، أو جعل مبدأ المنفعة مقياساً ومعياراً للحكم، يفرض نفسه عند السعي لتحقيق مصلحة المجتمع؛ لكنه يصر على أن موقف بيلي كان خاطئاً، لأنه عمم استخدام مبدأ المنفعة على كافة الحالات السياسية، وجعله طريقة للحكم على سلوكياتنا الأخلاقية بدلاً من المبدأ الأخلاقي المحض. فعبر عن استنكاره لموقف بيلي قائلاً: ".لكن يبدو أن بيلي لم يفكر أبداً في تلك الحالات التي لا تنطبق عليها قاعدة المنفعة، والتي يجب على جماعة الناس، وكذلك الفرد، أن يكونوا فيها منصفين مهما كلف الأمر."<sup>(2)</sup>

إن الطاعة المدنية لا تمثل لدى ثورو واجباً بأي شكل من الأشكال، بل هي إقرارٌ أخلاقي من جانب المواطن الفرد بأنه يوافق على سلوكيات حكومته، ويدعمها، ويرأها تعبر عنه بالأساس. وهذا الإقرار، وتلك الموافقة، لا تعد أمراً مسلماً به، فلا يحق للحكومة أن تطالب المواطن أن يؤيد سياساتها ويوافق عليها، ويدعمها في كل مناسبة، وتحت أي ظرف، وتتهمه بالتخلي عن واجبه أو حتى بالخيانة إذا لم يفعل ذلك! لهذا فالعصيان المدني في نظر ثورو ليس تصرفاً نفعياً يخضع لحسابات المكسب والخسارة، بل صرخة اعتراض في وجه الحكومة، وتصريح واضح من جانب المواطن بأن سلوكيات حكومته لا تعبر عنه وتخالف قيمه الأخلاقية. والعصيان المدني بهذه الصورة لا يقبل المساومة، ولا يخضع لأي حسابات نفعية أو غير نفعية، بل هو تعبير عن اتساق الفرد مع القيم الأخلاقية التي يؤمن بها، يقول ثورو:

"ما ينبغي عليّ فعله هو أن أرى أنني لا أنحاز، بأي قدر كان، إلى الخطأ الذي أدينه."<sup>(3)</sup>

ويمكننا أن نقول إن آلية العصيان المدني لدى ثورو تقوم على عدد من المبادئ:

- 
- (1) Bob Pepperman Taylor, "The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience", p.31
  - (2) Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", pp.193-94
  - (3) Ibid., p.199

- أولها- الاعتراف بأهمية الحكومة. فثورو يرفض أن يُوصف بالأناركي، فهو لا يطالب بإزاحة الحكومة بالكلية، بل يطالب بتحسين الحكومة لسياساتها كي تتوافق والقيم الأخلاقية، فالحياة دون حكومة هو حلم مؤجل بالنسبة له، إذ يقول: "لكن ليكون كلامي عملياً كمواطن، أنا على عكس أولئك الذين يطلقون على أنفسهم "اللاحكوميين"، لا أطلب بإلغاء الحكومة فوراً، بل أطلب بحكومة أفضل."<sup>(1)</sup>
- ثانيها- الإنسان أقوى من الحكومة. فأبي حكومة في نظر ثورو لا تمتلك حيوية وقوة إنسان واحد؛ لأن الإنسان هو الذي يستطيع أن يُسيّر الحكومة ويجعلها طوع بنانه، بل إن ثورو على الرغم من اعترافه بأن "هناك أدواراً تناسب الحكومة يمكن أن تؤديها "كوسيلة" لتحقيق المجتمع الديمقراطي، فإنه يعلن بصوت عالٍ أن ما نجده من إنجاز في أمريكا قد تم إنتاجه على الرغم من الحكومة، وليس بسببها."<sup>(2)</sup> لهذا فهو يرى أن أي تغيير نحو الأفضل سيقوم على جهود أفراد الشعب، وليس على القرارات الحكومية والممارسات السياسية.
- ثالثها- القانون الأخلاقي يعلو ولا يُعلى عليه. فلا يجوز أن يمتنع الإنسان عن فعل الصواب بمبرر أنه يخالف القانون، أو يفسد الديمقراطية، أو يمثل عصياناً للدولة؛ لهذا يؤكد ثورو مراراً وتكراراً على أسبقية وعلو القانون الأخلاقي فوق جميع القوانين الوضعية. ولا يمل في حديثه من العودة إلى النقطة القائلة بأن المبدأ- وليس المنفعة الشخصية، ولا الأرباح الاقتصادية، ولا اتباع القانون- هو ما يدفعنا إلى العمل على تصحيح الظلم الواقع بيننا."<sup>(3)</sup>
- رابعها- شرعية الدولة مرتبطة باحترامها لرغبات أفرادها. فثورو يرى الدولة التي تتجاهل رغبات مواطنيها، وتتصرف سياسياً بما يوافق أهواء رجال السياسة وأصحاب المناصب، تعد دولة فاسدة وحكومتها غير شرعية. وهو يؤكد أنه "لن تكون هناك أبداً دولة حرة ومستنيرة حقاً، إلى أن تعترف بالفرد كقوة أعلى ومستقلة، تستمد منه كل سلطاتها وصلاحياتها، وتعامله وفقاً لذلك."<sup>(4)</sup>
- خامسها- التأكيد على المسؤولية الفردية في الدفاع عن القيم الأخلاقية. فثورو

(1) Ibid., p.190

(2) Bob Pepperman Taylor, "The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience", p.23

(3) Philip Cafaro, "Thoreau's Living Ethics", p.176

(4) Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", p.213

يرفض أن يتخلى الإنسان عن التزامه الأخلاقي، وأن يترك فعل الصواب للدولة ومؤسساتها، وأن يعتبر ذلك ليس من شأنه! فهو يؤمن أن "الرجل الحكيم لن يترك الحق تحت رحمة الصدفة، ولن يقبل أن يراه يسود من خلال سلطة الأغلبية."<sup>(1)</sup> والسبب في ذلك لا يعود إلى عداؤ ثورو للديمقراطية، بل لأنه يرى (بحسب ما ذكرناه في المبدأ الثالث) أن القوانين الأخلاقية أعلى من القوانين الوضعية، وبالتالي لا يجوز أن نجعل شرعية الأولى تتبع من الثانية! فالحق الذي يثبت بقانون برلماني يمكن أن يلغى بقانون مماثل.. وهو الأمر الذي لم يكن ليقلبه ثورو أبداً.

وإذا كانت تلك هي المبادئ التي تقوم عليها آلية العصيان المدني لدى ثورو، فإن تلك الآلية نفسها كانت تتكون من شقين: الأول، العصيان السلمي. فيما أن تلك الآلية تعتمد على المسؤولية الملقاة على عاتق المواطن "الفرد"، فهي بالتالي لا تحتاج أعداداً كبيرة من الأشخاص لتنفيذها، مع التسليم بأن زيادة أعداد المنضمين للعصيان سيجعله أكثر فاعلية بالطبع، ولذلك فهذا العصيان لا يشمل أي صورة من صور العنف كحمل السلاح، أو تدمير منشآت، أو حتى التناول على موظفي الحكومة، بل هي بالأحرى عملية تدمير لهيئة الدولة وشرعيتها، أي عملية قتل صامتة، أو كما يصفها ثورو نفسه: "في الواقع، أنا أعلن الحرب على الدولة بهدوء، وبطريقتي الخاصة، على الرغم من أنني سأستمر في عمل كل ما يفيدها، والاستفادة بكل ما يمكنني الاستفادة به منها، كما هو معتاد في مثل هذه الحالات."<sup>(2)</sup> والحقيقة أن تجنب ثورو لسبيل العنف لا يرجع إلى عدم جدواه بالكلية، بل لأنه يرى أن هناك طريقاً آخر أكثر فاعلية وكفاءة منه في تحقيق الهدف المنشود. فقوة الدولة العنيفة ستفوق قوى الفرد، أو أي جماعة تتحرك دفاعاً عن الحق والمبدأ، وبالتالي ففرصة تحقيق الهدف بطريق العنف ستكون ضعيفة حتماً.

أما الشق الثاني، سيتمثل في وقف المواطن دعمه للحكومة، والانسحاب من الحياة السياسية، وعصيان كل ما يراه مخالفاً للقواعد الأخلاقية بكل طريقة ممكنة. فإذا كان سبيل العنف لا يمثل الاختيار الأفضل في نظر ثورو، فإنه يعتبر العصيان المدني ضربة قاسمة للحكومة، "فمن وجهة نظر ثورو يعد امتناع المرء عن دعم الحكومة أشد تدميراً لها من أي فعلٍ آخر متاح."<sup>(3)</sup> لكن لو افترضنا أن ثورو لم يكن أناركياً حقاً، فإن هذا النهج سيكون له

(1) Ibid., p.195

(2) Ibid., p.208

(3) Bob Pepperman Taylor, "The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience", p.37

تداعيات خطيرة على المجتمع، فلو نجح العصيان في دفع الحكومة القائمة إلى الانهيار فمن سيحافظ على السلام الاجتماعي؟!!

يمكنني أن أقول إذن إنَّ ثوروا يبزر موقفه القائل بوجود العصيان المدني، وتدمير الحكومة غير الأخلاقية بمبررين:

المبرر الأول: هو فقدان الحكومة لمبادئها الأخلاقية، وهو الأمر الذي يجعلها ملطخة بالعار بسبب أعمالها التي لا يقبلها الضمير، وبالتالي فأى فوائد اقتصادية أو اجتماعية ستعود على الفرد من ورائها لن تكون كافية لغض الطرف عن الانتهاك الصريح والواضح للقواعد الأخلاقية والذي ينزع عن الفرد إنسانيته. لذلك رأى ثوروا خلال تجربته الخاصة أنه "بغض النظر عن مدى حماية الحكومة لمصالحه، لا يمكن أن يقبل هذه المنافع بضمير مرتاح. فالعلاقة السياسية معها تورطه في الظلم السائد، وتجعله مكللاً بالعار. لذلك، يؤكد أن الأخلاق تقتضي قطع هذه العلاقة، أو على الأقل إدانة الظلم بشكل مباشر وعلمي، والوقوف في وجه تلك السلطة السياسية التي كان المتسبب في تداعيها هي الحكومة نفسها."<sup>(1)</sup>

المبرر الثاني: وجوب تبرؤ الإنسان من كل فعل غير أخلاقي. وهو مبرر عام يخص كل إنسان في أي موقف كان. فتوروا يعلم أن الفرد لا يستطيع التحكم بشكل كامل في تصرفات حكومته، فكل من النظام الديمقراطي والبرلماني لا يسمحان للمواطن الفرد سوى بانتخاب الحكومة والبرلمان فقط، وليس بمشاركتها في الحكم (ولعل ذلك من أسباب كراهية ثوروا لهذه الديمقراطية النيابية الشكلية)، وبالتالي لا يبقى للإنسان سوى أن يعلن تبرؤه من تلك المؤسسات الفاسدة أخلاقياً. ويرى ثوروا أن امتناع الإنسان عن ذلك يجعله شريكاً في الجرم الأخلاقي، لأن التبرؤ في هذا المقام هو أضعف الإيمان، يقول ثوروا:

"ليس من واجب الإنسان، بطبيعة الحال، أن يكرس نفسه للقضاء على أشنع الخطايا؛ فقد يكون لديه أشياء أخرى تشغل باله ويهتم بها؛ ولكن على الأقل من واجبه أن يعصم يديه منها، وألا يتردد في الامتناع عن تقديم الدعم لها."<sup>(2)</sup>

والحقيقة أن ثوروا قد وجد نفسه في هذا الموقف الذي لا بد أن يتحرك فيه دفاعاً عن المبادئ الأخلاقية عندما شنت بلده (الولايات المتحدة الأمريكية) حرباً جائرة على جارتها المكسيك، وعندما تمسكت حكومتها بنظام العبودية المقيت.

(1) Philip Cafaro, "Thoreau's Living Ethics", p.175

(2) Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", p.196

لكن المهم هنا ألا نظن أن ثورو كان ينظر للعصيان المدني كسلاح يستخدمه ضد دولته، أو أنه في حرب معها من الأساس. فهو يعتبر تصرفه عملاً نبيلًا في خدمة بلاده، أي أنه لا يرى في امتناعه عن دفع الضرائب إنكارًا لتلك الدولة، وإنما اعتراف بالصلة الوثيقة بينه وبينها، وبرغبته في جعلها تتغير إلى الأفضل، وبالتالي فهو لن يدفع لها أي ضريبة حتى تلغي نظام العبودية، وتوقف تلك الحرب الظالمة على المكسيك.<sup>(1)</sup> وهو يدعو المواطن الصالح ألا يُلقي بالألادعوى الخيانية، أو الاتهامات الجاهزة لمن يمارس هذا العصيان المدني بأنه يريد الخراب لبلده، ولا حتى للمعاملة السيئة والظالمة التي سيتلقاها من الحكومة نفسها، فعندما تكون الحكومة فاسدة أخلاقياً، يصبح العقاب من نصيب الشرفاء من مواطنيها، لهذا يفخر ثورو بتجربة السجن؛ ففي رأيه أن المكان الذي تستخدمه الدولة لمعاقبة وترهيب من يقاومون سلطتها، هو في الواقع المكان الذي يمكن للأفراد الأحرار "أن يقيموا فيه بكل شرف"<sup>(2)</sup>.

إذن فعصيان الدولة هو جزء من الخدمات التي يقدمها لها مواطنوها، وهم على استعداد لتحمل كافة التبعات لتصرفهم هذا، لأن هذا الفعل من شيم المواطنين الأشد إخلاصاً لبلادهم. فبالإضافة للسياسيين الفاسدين، والمواطنين السلبيين، وأصحاب المصالح والمنتفعين، "هناك أيضاً قلة قليلة من الأشخاص، كالأبطال، والوطنيين، والشهداء، والمصلحين بالمعنى العظيم للكلمة، يخدمون الدولة بضمايرهم، وبالتالي يقاومونها عند الضرورة؛ وهي تعاملهم عادة كأعداء لها."<sup>(3)</sup> وقد اختار ثورو أن يكون (قولاً وفعلًا) من هؤلاء القلة.

### ● علاقة الفرد بالدولة بين الطاعة والعصيان:

والسؤال الآن: كيف يمكن فهم واجب الفرد تجاه الدولة في ضوء هذا الخلاف حول الطاعة والعصيان؟ وإذا افترضنا صحة الموقفين (موقف بيلي وموقف ثورو)، فكيف يمكن الجمع بين وجوب طاعة الدولة، ووجوب عصيانها؟

الحقيقة أن ما رسخ في يقيني هو أن موقف بيلي وموقف ثورو لا يتعارضان من حيث الجوهر، بل بينهما خلاف في معيار الحكم والتقييم فقط. فويليام بيلي لا يقول بالطاعة

(1) Lawrence A. Rosenwald, "The Theory, Practice, and Influence of Thoreau's Civil Disobedience", In: A Historical Guide to Henry David Thoreau, edited by: William E. Cain, Oxford University Press, Oxford & New York, 2000, p.160

(2) Bob Pepperman Taylor, "The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience", p.37

(3) Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", p.192

المطلقة كما هو الحال في النظم الديكتاتورية، وإلا تحولت المواطنة إلى نوع من أنواع العبودية. كما أن هنري ديفيد ثورو لا يدعو إلى العصيان طوال الوقت، وإلا تحول المجتمع إلى ساحة للفوضى والغوغائية، وانتهى الأمر بانهيار النظام الاجتماعي ككل. بل إن كل منهما يرى وجوب الطاعة أو العصيان في حالات بعينها، ووفق اشتراطات محددة لا يصح تجاوزها. أي أن الطاعة تبقى هي الأصل ولا يلجأ المواطنون إلى العصيان إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك. وما قدمه كل من بيلي وثورو يؤكد هذه الحقيقة، لكن كل بطريقته الخاصة.

إذا بدأنا بويليام بيلي مثلاً، فسنجد أنه يُفرّق بوضوح بين الحالات التي تجب فيها الطاعة والحالات التي يكون فيها العصيان واجباً، فالمسألة ليست عشوائية عنده، بل تخضع لمبدأ المنفعة ذاته الذي بنى عليه وجوب فكرة الطاعة. إذ يقول مؤكداً على ضرورة التفرقة بين هذه الحالات وتلك:

"ليس كل انتهاك لحقوق مواطن أو حريته أو للدستور؛ وليست كل خيانة للوعود أو حنث باليمين، وليس كل توسيع للصلاحيات، أو إساءة استخدام للسلطة، أو إهمال الواجب من جانب رأس الحكم، أو من جانب جميع فروع الهيئة التشريعية أو بعضها، يبرر المقاومة، ما لم يترتب على هذه الجرائم تبعات علنية تفوق في حجمها الشرور التي ستنتج عن الاضطرابات المدنية."<sup>(1)</sup>

إذن فيبيلي يجعل مسألة الطاعة واجبة دوماً، ويستثني من ذلك الحالات التي يبلغ فيها الضرر والشرور حدًا يفوق أي ضرر من الممكن أن يقع حال القيام بالعصيان. فهو لم يكن يدعو لطاعة عمياء، أو لخضوع تام للسلطة، بل جعله مشروطاً بشرط المنفعة وتحقق المصلحة العامة، أي أنّ فكره يجعل في داخل السلطة بذرة المقاومة التي يمكن أن تنمو إن وجدت الظروف المواتية.

بيلي لم يكن معارضاً للعصيان أو حتى الثورة، بل كان يريد أن يكون ذلك في حدود معينة، فالأصل عنده هو طاعة الحكومة التي تحقق سعادة البشر ومشية الله، لكنه لا يستبعد ضرورة العصيان في بعض الحالات والظروف، ويؤكد أن كل حاكم لابد أن يضع في اعتباره ذلك الأمر حتى يتجنب آفة الاستبداد. يقول بيلي:

"دع الحكام المدنيين يتعلمون إذن احترام رعاياهم؛ دعهم يعرفون بأن القوة المادية

---

(1) William Paley, The Principles of Moral and Political Philosophy, pp. 314-15



موجودة في المحكومين. وأن هذه القوة متى تحركت وثارَت، فإنها قادرة على إخضاع أعتى وأقدم السلطات؛ وأن السلطة المدنية تأتي من الرأي العام؛ لذلك يجب دائماً التعامل مع هذا الرأي العام باحترام، وإدارته بحذر وحيطة.<sup>(١)</sup>

إن بيلي، الذي تبدو فلسفته وكأنها عملية دفاع مستمر عن السلطة القائمة في مواجهة أي تحرك معارض أو أي عصيان منظم، يقدم لنا رأياً مخالفاً لهذا التصور تماماً. إنه يجعل السلطة المقدسة للملوك مجرد سلطة دنيوية، شرعيتها مرهونة بمدى النفع الذي تحققه للناس. "فهو لم يحاول أن يصنع توازناً دستورياً بين السلطة والمعارضة كما كان شائعاً في زمنه بين العديد من أتباع المذهب الدستوري في القرن الثامن عشر. وإنما بدلاً من ذلك، أكد على وجود غموض وعجز في النظم الدستورية: فهو عندما قال بأن التجديد يهدد استقرار الحكومات، فقد أتبع ذلك بالتأكيد على أن "الحكومة قد تكون مؤمّنة أكثر من اللازم".<sup>(٢)</sup> وما يقصده بيلي هنا أنه عندما يكون الحاكم على يقين من عدم قدرة الشعب على المساس به فهذا يدعو إلى الاستبداد. أو كما صاغها بقوله: "إن أعظم الطغاة هم أولئك الذين كانت ألقابهم في منعة من أي تشكيك أو اعتراض. فعندما يصبح الرأي المستند إلى "الحق" هو الغالب<sup>(\*)</sup>، فإن إضعافه يكون عن طريق كسر العرف السائد. وهكذا، حطمت الثورة [يقصد الثورة الإنجليزية المجيدة ١٦٨٨م] تقليد الوراثة، ومن ثم أخضعت للإشراف، سواء بالنسبة للأمير أو للشعب، تلك المفاهيم السامية الخاصة بالحق الوراثي في الحكم، والتي كانت بالنسبة للأمير حافزاً مستمراً للاستبداد، وبالنسبة للشعب دعوة للعبودية، وللامتثال غير الضروري، وتقديم التنازلات الخطيرة."<sup>(٣)</sup>

وإمعاناً في الإتجاه نفسه، وتأكيداً على موقفه، حاول بيلي أن ينفي عن الدين المسيحي تهمة الدعوة إلى الخضوع والطاعة المطلقة، وأكد أن المسيحية ركزت على اقناعنا بالواجبات المقررة علينا، ومنها طاعة الحاكم، دون ذكر الحالات الاستثنائية التي لا بد فيها من العصيان. لكن ذلك لا يعني أن الطاعة ستكون مطلقة. فالكتاب المقدس يؤكد على الواجب، لكنه لا يحدد مداه، وبالتالي لا يوضح متى على الناس أن تقوم بعصيان السلطة. "إن وضع هذا التمييز أو التفرقة بالاعتبار هو وحده الكافي لحماية مقاطع الكتاب المقدس تلك من أي

(1) Ibid., p.304

(2) Mark Francis, Naturalism and William Paley, p.208

(\*) يشير بيلي هنا إلى الفئة الأولى من الفئات الثلاث الرئيسية التي ينقسم إليها الناس فيما يخص طاعة الحكام، وهم الذين يطيعون من باب الانحياز إيماناً بأن حكومتهم صاحبة "حق" في الحكم بحسب ما ذكرنا في سياق كلامنا عن موقف بيلي في بداية هذا البحث.

(3) William Paley, The Principles of Moral and Political Philosophy, p. 305

تفسير يمكن أن يُلصق بها لتبرير الطاعة السلبية المطلقة.<sup>(١)</sup>

إذن فبيلي يرى أن الطاعة -مثلها في ذلك مثل العصيان- تحددها المنفعة، والتي تمثل المقياس الحقيقي لجدوى الفعل، فمن يُطع السلطة، يفعل ذلك لما يعود عليه من فائدة، ومن يعصها، يفعل ذلك لأن الطاعة أصبح لها أضرار أكبر من العصيان. ولا يلتزم الفرد بشيء آخر غير المنفعة عند اتخاذ قراره بالطاعة أو العصيان سوى أن يضع في اعتباره مصلحة المجتمع ككل، وليس مصلحته الشخصية فقط. "فالالتزام من جانب الرعايا والحكام هو مبدأ متبادل؛ وإنَّ واجب الولاء، سواء أكان يقوم على المنفعة أو الميثاق، لا يعد مُطلقاً أو غير مشروط؛ ... لا بد [للفرد] أن يقارن المخاطر والتكلفة المترتبة على مغامرته بالنتائج التي كان من المتوقع أن تؤدي إليها، وأن يختار البديل، الذي لا يحقق راحته أو مصلحته الحالية فقط، بل المصلحة الدائمة للدولة ككل، ليكون هو الاختيار الأفضل الذي يدافع عنه."<sup>(٢)</sup>

فإذا ما قارنا موقف بيلي بما قاله هنري ديفيد ثورو فسندج أن نقاط التلاقي بينهما أكثر بكثير من نقاط الخلاف؛ فثورو - على عكس التزمت الفكري الذي يبدو في موقفه - يعترف بأن ما يطالب به من جعل العصيان واجب على كل مواطن شريف، والذي يعني بالتبعية تأسيس العلاقة بين الفرد والدولة على العصيان لا الطاعة، هو توجه مثالي وليس واقعياً، وأن موقف بيلي هو الأقرب للواقع، والأكثر قابلية للتحقق، والموافق لأهواء معظم الناس. إذ يقول بوضوح: "أعلم أن معظم الناس يفكرون بطريقة مختلفة عني."<sup>(٣)</sup> وأنه على مستوى الشعوب يميل الكل إلى الطاعة لا العصيان، حيث "تتفق الأمم في ممارستها مع رأي بيلي."<sup>(٤)</sup>

ومتلما يميز بيلي بين الأخطاء الصغيرة، أو المشاكل العابرة، أو حتى القصور الواضح في عمل الحكومة الذي لا يترتب عليه سوى القليل من التداعيات السلبية، وبين الكوارث الكبرى والخطايا الفادحة التي يترتب عليها تداعيات سلبية واسعة على حياة الناس، ويربط العصيان بوقوع تلك الأخيرة فقط؛ فإن ثورو يقوم بالتفرقة نفسها موضحاً أن "هناك العديد من القضايا التي، إما أن تعالج نفسها بمرور الوقت، أو قد لا تستحق جهد الاحتجاج والإصلاح ... وهناك أيضاً مظالم عميقة لدرجة أننا عندما نطيع القانون بوعي، ونشارك في

(1) Ibid., p.322

(2) Ibid., pp.320-21

(3) Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", p.211

(4) Ibid., p.194

الشؤون السياسية بنشاط، فإننا نساعد إلى زيادة وإدامة هذه المظالم.<sup>(1)</sup> لهذا يكون العصيان واجبا في مثل تلك الحالات الأخيرة.

ومتلما قام بيلي بتبرئة الكتاب المقدس من تهمة الحث على الطاعة السلبية للحاكم، والتحذير من العصيان، وقال بأن المسيحية طالبت بالطاعة لكنها لم تحدد لها شروطا أو مدة زمنية معينة؛ فإن ثورو بدوره استعان بالدافع الديني لحث أبناء وطنه على العصيان دفاعا عن المبدأ، فهو يجعل الحق فوق القانون، والإنسان المدافع عن ذلك الحق أمة وحده. يقول ثورو:

"أنا لا أتردد في أن أقول لمن يسمون أنفسهم "الرافضين للعبودية" أن يسحبوا فوراً دعمهم، سواء بشكل شخصي، أو من خلال ممتلكاتهم، لحكومة ماساتشوستس<sup>(\*)</sup>، وألا ينتظروا حتى يشكلوا أغلبية، وألا يعانون من هيمنة الحق من خلالها. أعتقد أنه يكفي أن يكون الله في صفهم، دون انتظار لأي شيء آخر. فضلا عن أن أي إنسان يمتلك الحق أكثر من جيرانه يشكل أغلبية وحده."<sup>(2)</sup>

بل إننا إذا أمعنا النظر، سنجد أنه حتى نقطة الخلاف الرئيسية بين بيلي وثورو، والتي تتعلق بمسألة استخدام مبدأ المنفعة وتقييم العواقب عند المفاضلة بين طاعة الحكومة أو عصيانها، يوجد بها شيء من الاتفاق بين المفكرين؛ فثورو لا ينكر ضرورة وضع تداعيات أفعالنا في الاعتبار، لكنه يطالب بأن نجعل عدالة أفعالنا من بين تلك التداعيات التي لا بد أن نهتم بها<sup>(3)</sup>، فهو يعتبر أن جرح الضمير أشد ألما وخطورة من جرح الجسد، وفساد التجارة وخراب المدن أهون من فساد الأخلاق، وخراب النفوس. إن ثورو لم يفعل أكثر مما طلبه بيلي: قام بتقييم المسألة من حيث المنافع والأضرار، ووجد أن حماية القيم الأخلاقية للمجتمع ككل هي ما يجب أن يأتي أولا وقبل كل شيء، وأن التضحية في سبيل ذلك بكل نفيس وغالٍ هو عين الصواب. يقول ثورو: "يجب أن يتوقف هذا الشعب عن استعباد البشر، وشن الحرب على المكسيك، ولو كلفهم ذلك التضحية بوجودهم كشعب."<sup>(4)</sup>

بالطبع يعتبر ثورو أن هذا الكلام لا يعجب بيلي، لكن الحقيقة أن بيلي لم يحدد لأحد اختيارا بعينه، ولا طريقا محددًا يسير فيه، وما عنوان مقالته "واجب الخضوع للحكومة

---

(1) Bob Pepperman Taylor, "The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience", p.35

(\*) كانت حكومة ماساتشوستس متمسكة بنظام العبودية الذي يعارضه ثورو.

(2) Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", p.199

(3) Philip Cafaro, "Thoreau's Living Ethics", p.190

(4) Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", p.194

المدنية" إلا تعبيراً عن الموقف الذي اختاره بيلي لنفسه بحسب قناعاته الشخصية، لكنه لا يفرضه على أحد، والدليل أنه في المقالة نفسها يؤكد على المسؤولية الفردية في اتخاذ قرار الطاعة أو العصيان، إنها حق أصيل لكل إنسان لا يجوز نزعها منه. يقول بيلي:

".. ينحصر نطاق تحقيق العدالة بكل حالة عصيان في حيز تحديد مقدار الأضرار والمظالم الواقعة من جانب، وإمكانية إصلاح ذلك وتكلفتها من جانب آخر. لكن من يقرر هذا؟ نجيب: "كل شخص يقرر بنفسه" ... يجب اعتبار أي قرار يصدره الشخص قراراً خاصاً، سواء توصل إليه من خلال أسبابه واستنتاجاته الشخصية، أم بناءً على مشورة الآخرين، شريطة أن يكون حراً في اختيار من يشير عليه."<sup>(1)</sup>

أما من ناحية ثورو، فلا يمكن أن يغيب عن أذهاننا أنه بغض النظر عن مدى أخلاقية التصور الذي قدمه لأسلوب إدارة الحياة السياسية، فإنه يظل موضع شك وتساؤل من ناحية إمكانية تطبيقه، أولاً لأن ملامح اليوتوبيا تتجلى في هذا التصور بشكل يجعل البعض ينبذه للوهلة الأولى. هل ما قدمه ثورو يمثل سياسة فاضلة، أم مجرد انسحاب فاضل من السياسة؟<sup>(2)</sup>، ثانياً لأنه في النظم السياسية الديمقراطية، تلتزم الأقلية بالامتثال لرأي الأغلبية، وذلك لأنه لا توجد ثمة وسيلة أخرى خارج العملية السياسية العادلة تُسوَّى بها النزاعات بين مجموعة من الناس يعتقد كل واحد فيهم أنه على حق. إن تمسكنا بالمسار الديمقراطي كالتزام أخلاقي لا يتولّد عن الشك الأخلاقي (أي الشك في وجود حقائق أخلاقية)، بل عن إدراك واقعي بأن المواطنين غير الكاملين سيختلفون حتماً حول ماهية الحقيقة الأخلاقية.<sup>(3)</sup> وهذا العيب يجعل موقف بيلي - الأكثر عقلانية والأقل عاطفية - مقبولاً بدرجة أعلى بالنسبة لعدد أكبر من الناس.

---

(1) William Paley, *The Principles of Moral and Political Philosophy*, p. 313

(2) Philip Cafaro, "Thoreau's Living Ethics", p.175

(3) Bob Pepperman Taylor, "The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience", pp.141-42

## خاتمة:

بالعودة إلى السؤال الذي حاولنا أن نجيب عنه في هذه الورقة البحثية: الطاعة أم العصيان - أيهما يمثل أساس العلاقة بين الفرد والدولة في ضوء المفارقة بين موقف بيلي وموقف ثورو؟ يمكننا أن نقول:

- أولاً- إن بيلي يدعو إلى جعل الطاعة هي الأصل في علاقة الفرد بالدولة، وأن العصيان يمثل الاستثناء. وقد جعل من مبدأ المنفعة المقياس الحقيقي لجدوى الطاعة أو العصيان، فمن يُطع السلطة، يفعل ذلك لما يعود عليه من فائدة، ومن يعصها، يفعل ذلك لأن الطاعة أصبح لها أضرار أكبر من العصيان.
- ثانياً- يعتبر ثورو أن العصيان واجبا على المواطن، وبالتالي أساسا للعلاقة بين الفرد والدولة، ويرفض موقف بيلي الذي جعل المنفعة معياراً ومقياساً لسلوكنا السياسي، لأن المنفعة عنده لا تمثل جزءاً من الأخلاق، ويُصر على أن موقف بيلي كان خاطئاً، لأنه عمّم استخدام مبدأ المنفعة على كافة الحالات السياسية، وجعله طريقة للحكم على سلوكياتنا الأخلاقية بدلاً من المبدأ الأخلاقي المحض.
- ثالثاً- موقف بيلي وموقف ثورو لا يتعارضان من حيث الجوهر، ولا تتحقق المفارقة بينهما إلا من حيث الظاهر فقط، فما بينهما من خلاف ينحصر في معيار الحكم والتقييم المُفضّل لكل منهما. فويليام بيلي لا يقول بالطاعة المطلقة كما هو الحال في النظم الديكتاتورية، كما أن هنري ديفيد ثورو لا يدعو إلى العصيان طوال الوقت. بل إن كل منهما يرى وجوب الطاعة أو العصيان في حالات بعينها، ووفق اشتراطات محددة لا يصح تجاوزها. أي أن الطاعة تبقى هي الأصل، ولا يلجأ المواطنون إلى العصيان إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك.
- رابعاً- يعتبر ثورو أن المبدأ الأخلاقي هو الأكثر نفعا وقيمة من الفوائد الاقتصادية أو الاجتماعية، بينما يرى بيلي أن الأصل هو فعل ما يحافظ على المجتمع المدني الذي يحقق السعادة البشرية والتي هي بدورها تحقق مشيئة الله. وهو يترك أمر اختيار الفعل الأنفع للفرد نفسه. وكلهما يرى ضرورة العصيان في حالات معينة، وإن كانا يختلفان حول تحديد ماهية تلك الحالات.

## المصادر:

- إيمانويل كانط، "تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق"، ترجمة: عبد الغفار مكاوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

- Henry David Thoreau, "Civil Disobedience", in: Bob Pepperman Taylor, "The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience", Routledge, London & New York, 2015
- William Paley, *The Principles of Moral and Political Philosophy*, 8<sup>th</sup> American edition, West and Richardson, Boston, 1815

## المراجع:

- Bob Pepperman Taylor, *The Routledge Guidebook to Thoreau's Civil Disobedience*, Routledge, London & New York, 2015
- Mark Francis, *Naturalism and William Paley*, in: *Hirory of European Ideas*, Vol. 10, No. 2, London, 1989, pp. 203-220
- Niall O'flaherty, *Utilitarianism in the Age of Enlightenment: The Moral and Political Thought of William Paley*, Cambridge University Press, London & New York, 2019
- Philip Cafaro, "Thoreau's Living Ethics: Walden and the Pursuit of Virtue", University of Georgia Press, Georgia, 2004
- William E. Cain, *A Historical Guide to Henry David Thoreau*, Oxford University Press, Oxford & New York, 2000
- Michael Walzer, *The Obligation to Disobey*, *Ethics*, Vol. 77, No. 3 (Apr., 1967).
- *Encyclopedia of Political Thought*, edit. by: Garrett Ward Sheldon, Facts On File, Inc., New York, 2001
- *The Bloomsbury Encyclopedia of Utilitarianism*, edit. by: James E. Crimmins, Bloomsbury Publishing, London, 2017